

## الملف

رضوان عقيل

## المدعي العام العالي: العدلية في مرحلة عصيبة جداً لا تهاون مع عصابات التهريب والأجهزة حاضرة

كلما حصلت عملية تهريب، تتجه الانظار الى النيابة العامة المالية لمعرفة الاجراءات التي ستتخذها في وجه عصابات التهريب والتصدي لها، مع استفادة الاخيرة من عدم تأليف الحكومة وتساعد الازمة المعيشية. يأتي رد النيابة حازماً بأنها لن تتساهل مع المخالفين الذين يخرقون القواعد العامة

تقوم النيابة المالية بالواجبات المطلوبة منها فور تلقيها من الاجهزة الامنية، اي معلومة او خبر عن حصول عمليات تهريب او اعتداء على مؤسسات الدولة، او القيام باعمال تزوير، فضلا عن ملاحقتها عصابات الصيرفة التي تنشط في اكثر من منطقة. المدعي العام المالي القاضي علي ابراهيم يضيء لـ"الامن العام" على واقع المسؤولية الكبيرة الملقاة على الجسم القضائي الذي يديره في ظل وجود عدد من الضغوط والحواجز التي تعترضه.

كيف توصّف واقع النيابة المالية اليوم في ظل الصعوبات التي يواجهها الجسم القضائي والبلد معاً؟

□ في بساطة، لم يتغير عملي في النيابة العامة المالية منذ تسلمت مهاماتي الى اليوم. اقوم بعملي منذ البداية على الوتيرة نفسها، ويظهر احيانا في الاعلام واحيانا يغيب.

■ ارتفعت ارقام عمليات التهريب في السنتين الاخيرتين؟

□ نقوم باعمال مهمة في النيابة العامة المالية، ونصادر شاحنات ومضبوطات يوميا. تحصل اعمال ضبط ومصادرة وتوقيف ودفع غرامات من جراء حصول عمليات في مختلف المناطق.

■ تشير الصورة عند الرأي العام الى ان اعمال التهريب مفتوحة على مصراعها؟

□ اتلقى اتصالات يوميا لكنني لست موجودا على الارض. ما يصلني من مديريات الامن العام وقوى الامن الداخلي والجمارك وشعبة المعلومات، هو محل متابعة دائمة، واتخذ في شأنه التدابير المناسبة.

■ رؤوس كبيرة من المجرمين الذين يتلاعبون بالمواد الغذائية وكبار تجار المخدرات لا نراهم في السجن؟

□ على الناس ان يعرفوا بأن النيابة العامة المالية تقوم بالادعاء فقط. هذه هي وظيفتها.

□ هذه المسألة تأخذ طابعا عمليا، ونعترف ان ثمة استحالة على الارض. هناك بلدات لبنانية تقع مساحة انتشارها وبيوت اصحابها مناصفة بين الاراضي اللبنانية والسورية. اللبناني يجلب كمية من المحروقات او المواد الغذائية الى بلده، ويقوم بتهريبها بـ"فشخة" الى الاراضي السورية. مع الاشارة الى ان الاجهزة الامنية وعلى رأسها الجيش، تقوم باجراءات كبيرة. تمارس المديرية العامة للامن العام اجراءات مشددة، لكن على الرغم من ذلك تحصل عمليات التهريب جراء المدى الطويل للحدود الواسعة بين البلدين، فضلا عن ارتفاع اعداد المهربين. كل شخص يملك دراجة اصبح مهربا. في السابق كان المهربون معروفين بالاسماء، لكن اعدادهم ارتفعت في السنوات الاخيرة واصبح من الصعب ضبطهم.

■ امام هذا الكم من الحالات التي تواجهها وتعالجها يوميا، الا تتلقى تدخلات من شخصيات سياسية ودينية؟

□ من الدقيقة الاولى التي يصبح فيها الشخص قاضيا، يبدأ تلقي الاتصالات. عند تلقي القاضي اتصالا من اي جهة يجب ان لا يستجيب. عليه ان يستند هنا الى الملف المطروح امامه، ويجب ان يتعاطى معه وفق حيثياته وقناعته لاجلاء سبيل شخص او عدمه.

■ المشكلة بعد استفحال سرطان التهريب اننا لا نشاهد رؤوسا كبيرة خلف قضبان السجن؟

□ اين هم التجار الكبار الذين يعملون في المخدرات؟ اقول ان ثمة استحالات لوجستية وعملية في توقيف البعض، فضلا عن اشخاص ناشطين في اعمال التهريب. على الرغم من ذلك، اقول ان كل الاسماء التي يتم التداول بها يتم الادعاء عليها والعمل على توقيفها. لا يستطيع مهربو المواد الغذائية او المشاركين في بيع اطعمة او مواد فاسدة، ان يقولوا انهم يتابعون حياتهم اليومية من دون ملاحقة. الذين صدرت في حقهم مذكرات بحث وتحرر وغادروا البلد، لا يمكنهم ان يعودوا بسهولة من دون محاكمتهم.

■ ثمة اسماء كبيرة من المطلوبين يعيشون في بلداتهم ولا يصل اليهم احد؟

□ عندما اتلقى من القوى الامنية اي اسم من هؤلاء اتخذ التدبير المناسب. الشخص المطلوب



المدعي العام المالي القاضي علي ابراهيم.

الذي ترك البلد لا يمكنه العودة عبر المعابر الشرعية؟

■ هذه الرؤوس الكبيرة من المطلوبين الا تحظى بحمايات سياسية او حزبية؟

□ كلا، واجزم بهذا الامر. اعرف ما يحصل في يوميات عملي. حتى لو تلقيت اتصالات من وزراء ونواب ونافذين من دون استثناء، بدءا من موضوع يتعلق بضربة كف الى قضايا كبيرة، يعرف هؤلاء جوايي، ولا اسمح لاحد بالتدخل الى درجة ان اسمي اصبح مكروها عند البعض.

■ ما هو مصير باخرتي الكهرباء التركيتين بعدما حجز عليهما؟

□ من الواضح جدا ان العقد الذي تم مع الاتراك، المسؤولين عن الباخرتين، ورد بند فيه ينص على دفع 25 مليون دولار للدولة اللبنانية في حال تبين وجود اي عملية فساد او رشوة في هذه الصفقة. ثبتت لدينا عملية تلاعب، وقد وقع المشرفون على الشركة هذا الاتفاق وعليهم تحمل مسؤولياتهم. لمست في التحقيق الذي قمت به واشرفت عليه، ان ثمة امورا غير مضبوطة، لذا قمت بالادعاء.

■ ثمة متهمان في هذه الصفقة اخليا؟

- نعم حصل هذا الامر، لكن علينا التوقف عند

”

لا اسمح لاحد بالتدخل في عملي حتى اصبح اسمي مكروها عند البعض

“

الكفالة التي وضعها الشخصان. لقد دفع كل واحد منها كفالة تقدر بمليون دولار اميركي، وتم منعهما من السفر كما حجز جوازي سفرهما. يرجع قرار الاخلاء الى قاضي التحقيق ولا يزال هذا الملف في حوزته. يعود التقدير اليه والتوقيف حاجة وليس عقوبة وهو محل متابعة عندي. سنستكمل هذا التحقيق من دون شك، وقد طلبت ايضاحات من وزارة الطاقة.

■ ما هو ردك على الهجوم على شخصك وعلى النيابة المالية؟

□ القسم الكبير من هذا الهجوم له علاقة بالسياسة، ولا اريد الاستفاضة اكثر. من يرى ان ثمة ملفا نائما لدى النيابة العامة المالية ولا احركه، ليكشف عنه وليطالبوا علي ابراهيم بهذا الامر. ثمة ملفات كبيرة نتابعها تتعلق بالصراف الصحي والصرافين الذين يعملون على غرار المهربين حيث

تنشط عصابات الصرافة في المناطق. فضلا عن متابعتي لعشرات القضايا التي تتعلق بالاعتداء على المشاعات والاملاك الخاصة. كنت ولا ازال حاسما في التصدي لهؤلاء المعتدين في كل المناطق. الاجهزة الامنية تعمل بشكل جيد، وكل معلومة تصلني اقوم حيالها بالتدبير المطلوب ولا اتغاضي عن شيء ابدا. نحن في النيابة المالية سبعة قضاة نقوم بعملا وفق المطلوب وتقوم النيابة بعمليها، لكن هناك عقبات قانونية تحول دون القيام بذلك. اذا كان هناك ملف عندي على سبيل المثال وطلب مني مدعي عام التمييز (القاضي غسان عويدات) الحصول عليه، اقوم بذلك تطبيقا للقانون. يحق له القيام بذلك ولا يقل حرصني عن حرصه في تسيير العدلية. ثمة ملفات اخذت مني ولم استكملها، مثل الفيول المغشوش الذي تابعته النيابة العامة التمييزية.

■ اعمال التهريب موجودة منذ عقود، لكنها استفحلت في الشهر الاخيرة، ما السبب؟

□ وصلنا الى هذه الحالة جراء الازمة الاقتصادية. لم يكن الوضع على هذه الصورة، لكن اعمال التهريب زادت بنسبة كبيرة.

■ ما هو المطلوب، وهل التشدد الامني والقضائي يفيد؟

□ اعتقد ان الاجهزة الامنية ليست متهاونة ولا السلطة القضائية ايضا. اجزم بأن المطلوبين لا يتحركون على هواهم، وحريتهم ليست واسعة.

■ ما هو انعكاس الوضع السياسي في البلد وعدم تأليف الحكومة على العدلية في البلد؟

- هذا التخبط الحاصل ينعكس على البلد كله، لاننا نمر في مرحلة عصيبة جدا. في تاريخ العدلية لم نمر بمثل هذه الحالة. حتى في سنوات الحرب كنا في وضع افضل مما نحن عليه اليوم. ما يحصل هو هز كيان العدلية، وقد بقي هذا الكيان موجودا في فترة الحرب. نأمل في تجاوز هذه المرحلة، لكن ما يخيفني هو الخلافات الداخلية بين اهل البيت (القضاء). اقول لزملائي القضاة انه في الامكان قطع هذه المرحلة من دون ارتكاب اخطاء تكون لها اثار بنوية على المؤسسات. من اجل ذلك، اقول حذار ان تكون الاضرار كبيرة بغية العمل على الحد من تدمير البنيان.